مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

الأونكتاد

نشرة صحفية

حظر

يُحظر اقتباس محتويات هذه النشرة الصحفية والتقرير المتصل بها أو تلخيصهما في وسائط الإعلام المطبوعة أو المسموعة أو المرئية أو الإلكترونية قبل 20 تشرين الثاني/نوفمبر 2013، الساعة 00/17 بتوقيت غرينتش

(يت جنيف الساعة 00/12 بتوقيت نيويورك، 00/18 بتوق بتوقيت دلهي، والساعة 00/2 من صباح يوم 21 تشرين 30/22 الثاني/نوفمبر 2013 بتوقيت طوكيو)

UNCTAD/PRESS/PR/2013/46*
Original: English

تقرير يوصي بتعزيز القدرات الإنتاجية والائتمان والبنية التحتية ولا سيما القطاع الخاص كسبيل إلى إيجاد فرص العمل

تقرير أقل البلدان نمواً لعام 2013 يخلص إلى أن النهج الاقتصادي لأشد الدول فقراً يجب أن يتحول إلى تلبية الحاجة الكبيرة والمتزايدة إلى فرص العمل

جنيف، *20 تشرين الثاني/نوفمبر 2013* – يحث تقرير للأونكتاد أشد بلدان العالم فقراً البالغ عددها 49 بلداً على أن تتخذ إجراءات حاسمة للارتقاء بالبنية التحتية الوطنية، وتوسيع نطاق الائتمان بقدر كبير، وتحسين التعليم، وبخاصة إفساح المجال لإمكانات الشركات ورواد الأعمال على الصعيد الوطني ليتسنى إيجاد فرص العمل.

ويخلص **تقرير أقل البلدان نمواً لعام 2013**[1] إلى أن زيادة الاستثمار بقدر كبير وتحسين خدمات من قبيل إمدادات الكهرباء والنقل وسائر الخطوات المتصلة بذلك الرامية إلى تمكين اقتصادات أقل البلدان نمواً من زيادة تنوع وقيمة السلع والخدمات التي تنتجها – وهي عملية تعرف بتوسيع نطاق القدرات الإنتاجية – كلها عوامل تكتسي أهمية حيوية من حيث إيجاد فرص عمل يمكن أن يصل عددها إلى 16 مليون فرصة عمل جديدة سنوياً، وذلك في وقت تتزايد فيه أعداد الشباب الذين يبلغون سن العمل في هذه الدول (انظر النشرة الصحفية UNCTAD/PRESS/PR/2013/44).

ويذهب التقرير إلى أنه في حالة لم تتسن الاستجابة لمتطلبات هذا التحدي المتعلق بالعمالة، فقد يواجه العالم فقراً متفاقماً في أقل البلدان نمواً، واضطرابات اجتماعية، وهجرة دولية كثيفة. ويشير التقرير إلى أن بعض الآثار السلبية لهذه الاتجاهات أضحت من الآن أمراً محسوساً.

وصدر التقرير المذكور اليوم تحت عنوان فرعي هو "**النمو المقترن بالعمالة من أجل التنمية الشاملة للجميع والمستدامة**".

* للإتصال: مركز الأونكتاد للأتصالات و لمعلومات , رقم تليفون : +41229175828 , +41795024311, unctadpress@unctad.org
http://unctad.org/press

(1) يمكن الحصول على التقرير (رقم المبيع E.13.II.D.1, ISBN: 978-92-1-112864-2) من مكاتب بيع وتسويق منشورات الأمم المتحدة في العنوان المذكور أدناه أو من وكلاء بيع منشورات الأمم المتحدة في أنحاء العالم. والسعر هو: 55 دولاراً من دولارات الولايات المتحدة (يمنح خصم بنسبة 50 في المائة للمقيمين في البلدان النامية و75 في المائة للمقيمين في أقل البلدان نمواً). ويرجى إرسال الطلبات أو الاستفسارات إلى:

United Publications Sales and Marketing Office, 300 E 42nd Street, 9th Floor, IN-919J New York, NY 10017, United States. tel.: +1 212 963 8302, fax: +1 212 963 3489, e-mail: publications@un.org, https://unp.un.org.

وقد ركزت السياسات الاقتصادية التي اتبعها إلى حد الآن معظم أقل البلدان نمواً وشركاؤها في التنمية على استقرار الاقتصاد الكلي، والكفاءة الاقتصادية، وتحرير الاقتصاد لتمكين أقل البلدان نمواً من تعزيز فعالية ارتباطها بالاقتصاد العالمي. وكانت تلك السياسات منفصلة بدرجة كبيرة عن السياسات الاجتماعية التي ما فتئت تركز على الحد من الفقر. وقد أدت هذه الاستراتيجية، حسبما ورد في التقرير، إلى تزايد التدفقات الدولية للسلع والخدمات ورأس المال على مدى العشرين سنة الماضية، لكنها فشلت في إيجاد فرص عمل بالكمية والنوعية التي يحتاج إليها سكان أقل البلدان نمواً المتزايدة أعدادهم. وكانت عملية إيجاد فرص العمل مخيبة للآمال حتى في سنوات "الازدهار" التي شهدتها اقتصادات أقل البلدان نمواً في الفترة من عام 2002 إلى عام 2008 عندما بلغ متوسط النمو الاقتصادي فيها نسبة 8 في المائة سنوياً. وبالنظر إلى بطء وتيرة الحد من الفقر آنذاك، فمن اللازم بصورة واضحة اليوم اتباع نهج جديد يكفل تعزيز فرص العمل في سياق تراجعت فيه وتيرة النمو الاقتصادي في أقل البلدان نمواً من جراء الأزمة المالية العالمية (انظر النشرة الصحفية UNCTAD/PRESS/PR/2013/45).

وتجنباً لهذه المخاطر، تحتاج أقل البلدان نمواً، وفق ما يحث عليه التقرير، إلى سنّ جيل جديد من السياسات لتشجيع تنمية القدرات الإنتاجية على نحو يسمح بتحقيق نمو قائم على "وفرة فرص العمل". ويقول التقرير إن السياسات الوطنية ينبغي أن تعزز التحول الهيكلي لاقتصادات هذه البلدان نحو استحداث قطاعات نشاط جديدة وأكثر حداثة من شأنها توليد فرص عمل أفضل وتحسين الإنتاجية ودخل العمل في القطاعات التقليدية.

وتشمل التوصيات الواردة في **تقرير أقل البلدان نمواً لعام 2013** ما يلي:

- ينبغي أن تهدف السياسات المالية لأقل البلدان نمواً إلى تسريع الاستثمار العام في البنية التحتية وزيادة الإنفاق على التعليم والتدريب. ويمثل الاستثمار العام أمراً بالغ الأهمية لتهيئة ظروف مواتية للاستثمار الخاص، وذلك على سبيل المثال من خلال زيادة توافر خدمات من قبيل إمدادات الطاقة والنقل والاتصالات والري. وتعاني أقل البلدان نمواً نقصاً شديداً في هذه الخدمات، وفق ما جاء في التقرير، الأمر الذي يعيق إنشاء الشركات التي يمكن أن تولد فرص العمل. وتقتضي زيادة الاستثمار العام في الوقت ذاته تعزيز القدرات الحكومية في مجال تعبئة وإدارة الإيرادات المالية، سواء أكانت محلية أو خارجية؛

- يكتسي اتباع سياسة عامة ائتمانية توسعية أهمية حاسمة في أقل البلدان نمواً، لا سيما فيما يتصل بالمؤسسات البالغة الصغر والصغيرة والمتوسطة، التي عادة ما تواجه قيوداً تحدّ من وصولها إلى الائتمانات. ويمكن لمصارف التنمية العامة أن تؤدي دوراً مهماً من خلال تقديم الائتمانات عندما تحجم المؤسسات المالية الخاصة عن تقديمها. وحسبما أشار إليه الأمين العام للأونكتاد، السيد موخيسا كيتويي، في الاستعراض العام للتقرير، " تمثل تنمية القطاع الخاص شرطاً لا غنى عنه لخلق فرص العمل على نطاق واسع في أقل البلدان نمواً، حيث إنها توفّر معظم الوظائف حالياً ومستقبلاً".

- ينبغي وضع سياسات صناعية ترمي إلى توجيه اقتصادات أقل البلدان نمواً نحو تحول هيكلي يتمثل في الانتقال إلى أنشطة أعلى إنتاجية. ويحدد التقرير استراتيجيتين يمكن لأقل البلدان نمواً اتباعهما لتعزيز وتيرة نمو العمالة. وتتمثل الاستراتيجية الأولى في الاستفادة من الأنشطة التي تتسم بميزة نسبية قائمة، من خلال تعزيز الروابط الخلفية والأمامية ورفع المستوى التكنولوجي في هذه القطاعات، التي عادة ما ترتبط باستخراج الموارد الطبيعية. ويمكن لأقل البلدان نمواً مثلاً أن تسعى إلى إضافة إنتاج منتجات نحاسية إلى أنشطة تعدين النحاس. وبالمثل يمكن للزراعة أن تكون أساساً لتنمية الصناعات المتممة للإنتاج الزراعي – مثل تجهيز الأغذية – الموجهة أساساً نحو الأسواق المحلية والإقليمية. أما الاستراتيجية الثانية فتهدف إلى تشجيع الاستثمار في الصناعات الكثيفة العمالة. ويشير التقرير إلى أن بعض أقل البلدان نمواً سوف يكون بمقدورها الاستفادة من نافذة الفرص التي يفتحها احتمال قيام الصين بنقل صناعة المنتجات الرخيصة من صناعتها التحويلية إلى الخارج. ويمكن لأقل البلدان نمواً أن تسعى إلى دمج الشركات المحلية في سلاسل القيمة العالمية للصناعات التحويلية واجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر لتوسيع القطاعات الصناعية. وعلى الصعيد المحلي، ينبغي أن تُكمَّل هذه الاستراتيجية، حسبما جاء في التقرير، بسياسات في مجال إنشاء التكتلات، ورفع المستوى التكنولوجي للشركات المحلية، وتشجيع الصادرات، واحتواء تكاليف العمل. ويمكن الحفاظ على تنافسية تكاليف العمل من خلال ضمان توفر قدر كاف من السلع والخدمات الاستهلاكية للفئات المحدودة الدخل، وبخاصة المواد الغذائية والنقل والإسكان وما إلى ذلك.

- من التدابير الفعالة التي يمكن اتخاذها لحفز تنمية المشاريع الحضرية البالغة الصغر والصغيرة تحسينُ وصولها إلى رأس المال ومساعدتها على التطور واكتساب وضع رسمي. وينبغي لواضعي السياسات توسيع نطاق التمويل المتاح لهذه الشركات عن طريق مصارف التنمية الوطنية أو المصارف التجارية. ويوصي التقرير المؤسسات المالية العامة والخاصة باختيار المشاريع البالغة الصغر والصغيرة التي تنطوي على إمكانات نمو عالية.

- ينبغي لأقل البلدان نمواً أن توظف استثمارات كبيرة في البنية التحتية الريفية، وخاصة في الري والكهرباء والنقل والتخزين (التخزين في المستودعات) وتكنولوجيا الاتصالات. ومن شأن هذه التحسينات أن تعزز الإنتاجية في المناطق الريفية وأن تحسن ربط المزارع بالأنشطة التي تنطوي على قيمة مضافة أعلى، مثل تجهيز الأغذية. وينبغي استحداث أو إعادة تأهيل خدمات الإرشاد الريفي من أجل إسداء المشورة وتقديم التدريب في مجال تقنيات الزراعة، وإدارة المياه، واختيار البذور و/أو المحاصيل، والتخزين في المستودعات، وتحسين نوعية الأراضي، والوصول إلى المياه، وتجنب تدهور التربة، واعتماد تقنيات للوفاء بمتطلبات السوق. ويقول التقرير إن تمكين المنتجين في الريف من الحصول على رأس المال والتمويل يتطلب تقديم تمويل موسمي وكذلك تمويل طويل الأجل إلى المزارعين ومزاولي الأنشطة الاقتصادية

الريفية غير الزراعية. وينبغي أن تضطلع بتقديم هذا التمويل مصارف التنمية الزراعية، والمصارف الحكومية، والإدارات المالية للمكاتب البريدية، والتعاونيات الائتمانية للمجتمعات المحلية (التي تكون أدرى بالجدارة الائتمانية للمقترضين)، والمصارف التجارية.

- مع أن معظم الجهود المبذولة لحفز النمو القائم على وفرة فرص العمل تظل جهوداً وطنية، فأقل البلدان نمواً تحتاج إلى دعم من شركائها في التنمية. لذلك يدعو التقرير إلى استحداث إجراء دولي لتشجيع إقبال الشباب على إنشاء أعمال تجارية صاعدة تُدعم من خلال التعاون بين الجهات المانحة والحكومات الوطنية. ويمكن أيضاً أن تُدعم تلك الأعمال التجارية تقنياً ومالياً إلى أن تصبح شركات قادرة على البقاء.

- إضافة إلى إشراك القطاع الخاص، يجب على الدولة من جهتها أن تؤدي دوراً في إيجاد فرص العمل، سواء بصورة مباشرة أو غير مباشرة، لا سيما في المراحل الأولى من عملية التنمية. ويوصي التقرير بأن تعتمد الحكومات عمليات إنتاج كثيفة العمالة في سياق أعمال البنية التحتية، التي عادة ما يمول القطاع العام في أقل البلدان نمواً الجزء الأكبر منها. وينطوي الاعتماد على عمالة كثيفة في سياق تحسين البنية التحتية على عدة مزايا مقارنة بالاستعانة بالتكنولوجيات الكثيفة الاستخدام لرأس المال، فهو يولد قدراً أكبر من فرص العمل، وينطوي على تكاليف أقل، ومن شأنه أن يسهم محلياً في تنمية مشاريع الأعمال وبناء القدرات، وأن يتيح وفورات من العملات الأجنبية، وأن يجعل الاستعانة بخدمات الصيانة والإصلاح أيسر وأسرع.

.**.